

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٨٦

الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد بوتاس
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيدة غو شياومي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد كابور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تورسيلا

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1264448(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب في هذه الجلسة باشتراك، معالي السيد باولو بورتاس، وزير الدولة ووزير الخارجية في البرتغال، ومعالي السيد بافان كابور، الأمين المشترك بوزارة الخارجية في الهند.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد هيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن مسألة التعاون بين البعثات. إنني شخصيا أشكركم، سيدي، على اتخاذ المبادرة لتناول الموضوع. أولا، أود أن أؤكد على انه لا يوجد تعريف رسمي ومتفق عليه للتعاون بين البعثات. ومن الناحية التاريخية، اتخذ المفهوم أشكالا مختلفة في سيناريوهات مختلفة للعديد من الأسباب. والواقع، ما فتئت الطرائق العملية للمفهوم تحدد على أساس كل حالة على حدة.

وفي الإحاطة الإعلامية التي أقدمها اليوم، اعتزم التركيز بالدرجة الأولى على حالات التعاون بين البعثات التي تنطوي على النقل أو التبادل المؤقت للموظفين أو المعدات التي تقدمها الدول الأعضاء فيما بين بعثتين أو أكثر غالبا ما تكون كل واحدة منها على مقربة شديدة من الأخرى.

ويبدو لي أن هذا أحد نماذج التعاون بين البعثات الذي حظي باهتمام خاص في المجلس، لا سيما في الأشهر الأخيرة. وبطبيعة الحال، ستتناول زميلتي، وكيلة الأمين العام، السيدة حق، الجوانب التي تتصل بدعم البعثات.

ويمثل ذلك الشكل من أشكال التعاون إحدى الأدوات المتاحة للمجلس وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بغية دعم تنفيذ ولايات حفظ السلام.

وهي ليست أداة جديدة بالمرة، بل على العكس من ذلك. ولعل بعض الزملاء يذكرون أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قدمت ٣٩ من الأفراد النظاميين ورجال الشرطة لدعم بدء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٠. وبعد ذلك بثلاثة عشر عاما، قدمت عدة بعثات أيضا مراقبين عسكريين للشروع في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية في ربيع عام ٢٠١٢. وفي كلتا الحالتين، جرى تقديم الأفراد النظاميين بموافقة العواصم المعنية.

وبالتالي، فإنها ليست أداة جديدة بالضبط، ولكن من الواضح أن جاذبية هذا النوع من التعاون قد ازدادت خلال السنوات القليلة الماضية. وأعتقد أن أربعة عوامل على وجه الخصوص أسهمت في هذا التطور.

أولا، هناك النقص المتكرر في بعض المعدات البالغة الأهمية، ما يسمى ”عناصر التمكين الحاسمة“ و ”مضاعفات القوة“، ومنها على سبيل المثال طائرات النقل العمودية العسكرية. وأسفر هذا النقص في بعض الأحيان عن قدم قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها، لا سيما في أوقات اشتداد النشاط، كما هو الحال أثناء الانتخابات أو الأزمات الأمنية. ودفعت التوترات التي نشأت نتيجة لذلك البعثات إلى اللجوء لنقل هذه المعدات

مؤقتا من بعثة إلى أخرى أو إلى اقتسام بعثتين أو أكثر لتلك المعدات أو الأفراد أو الاشتراك في ملكيتها.

والعامل الثاني هو النداء المتكرر من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تعزيز أوجه التآزر بين البعثات المنتشرة في مناطق متقاربة جغرافيا.

والعامل الثالث هو الأزمة الاقتصادية التي أدت بنا إلى أن نكون أكثر صرامة حتى في طريقة استخدام مواردنا. وبالتالي، فقد دفعنا المناخ الاقتصادي إلى أن ندرس بصورة أوثق التعاون بين البعثات بوصفه أداة لترشيد استخدام الموارد التي يجب علينا أن نعترف بأنها تزداد ندرة، سواء كانت موارد مالية أو معدات متخصصة.

والعامل الرابع، والأخير، يتمثل في أن التعاون بين البعثات هو، بحكم تعريفه، أداة مرنة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولعل معظم الأعضاء على علم بالأمثلة الأخيرة لهذا التعاون بين البعثات. وهي تشمل الحالات التالية ولكن لا تقتصر عليها.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نُقلت سرية مشاة مؤقتا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعد اضطرابات عنيفة في أبيدجان.

وفي أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، أعيد نشر ثلاث سرايا مشاة وعتاد جوي عسكري في الاتجاه المعاكس، من البعثة إلى العملية، في ما يتعلق بالانتخابات في كوت ديفوار، وفي وقت لاحق، في ما يتصل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نُقلت سرية مشاة واحدة ووحدة شرطة مشكلة مؤقتا من العملية إلى البعثة في ما يتصل بالانتخابات في ليبريا. وجرى وضع أفراد إضافيين وعتاد إضافي في حالة استعداد.

وقبل عام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نُقلت سريتا مشاة ووحدة شرطة مشكلة من البعثة إلى العملية في ما يتصل بالانتخابات التشريعية التي جرت في كوت ديفوار.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نُقلت طائرتان عموديتان عسكريتان للخدمات من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لسد الفجوة في الطائرات العمودية جزئيا خلال فترة اشتداد الطلب على البعثة بسبب الأزمة التي كانت فصولها تتكشف آنذاك في جونقلي.

وفي يوم الجمعة الماضي، أحاط زملاء من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فريقا عاملا تابعا لمجلس الأمن علما بالتفصيل بهذه الأمثلة وغيرها من أمثلة التعاون بين البعثات. ولذلك، اسمحوا لي بعدم الخوض في التفاصيل، ولكن بدلا من ذلك سأحاول بيان بعض الدروس المستفادة. وآمل أن تسهم في إجراء مناقشة بشأن سبل المضي قدما.

أولا، عندما يتعلق بالأمر بأفراد ومعدات تساهم بهم الدول الأعضاء، يتطلب التعاون بين البعثات موافقة البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية والحكومة المضيفة، وبصفة عامة، موافقة مجلس الأمن. وغني عن البيان أن التأخر في الحصول على الموافقة يمكن أن يضعف أو، في بعض الأحيان، يلغي تماما الأثر المرجو من التعزيزات المؤقتة. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦، وبسبب التأخير في تلقي موافقة رسمية من بلد مساهم بقوات، كان الوضع في أبيدجان قد بدأ يستقر بالفعل عندما وصلت التعزيزات المؤقتة من البعثة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثانيا، يُستخدم التعاون بين البعثات بوصفه تدبيرا مؤقتا – أي كحل مؤقت سريع – إما لسد ثغرات كبيرة أو لتوفير قدرات إضافية في الأوقات التي تكون البعثات خلالها تحت ضغط شديد بالفعل، بما في ذلك أثناء مرحلة بدء العمل. وتم نقل الأفراد النظاميين والمعدات بين عملية كوت ديفوار وبعثة ليبريا في ما يتصل بإجراء انتخابات في البلد المضيف، وهي فترة تشهد عادة طفرة في المطالب الأمنية واللوجستية من البعثات. وبالمثل، جرى نقل طائرات عمودية عسكرية للخدمات من بعثة الكونغو إلى بعثة جنوب السودان عندما كانت الأخيرة تواجه أزمة في ولاية جونقلي. ولم يكن الهدف من ذلك النقل توفير قدرات إضافية، وإنما لكي يسد بشكل جزئي فجوة كبيرة في هذه المعدات، كانت بعثة جنوب السودان تعاني منها بالفعل. وبالمناسبة، يسرني إبلاغكم بأنه ينتظر أن تنشر بعثة جنوب السودان قبل نهاية هذا العام مجموعة أولى مؤلفة من ثلاث طائرات عمودية عسكرية للخدمات، ساهمت بها حكومة رواندا.

وثالثا، قد يحدث التعاون بين البعثات في ما يتصل بأحداث مقررة يمكن التنبؤ بها، مثل الانتخابات والاستفتاءات والتعدادات أو بأحداث لم تكن مقررة وغير متوقعة، مثل الأزمات الأمنية والكوارث الطبيعية. وبالنسبة للأحداث المقررة، فإنه يمكن، عند الاقتضاء، التخطيط للتعاون بين البعثات قبل مواعيد هذه الأحداث بوقت كاف. ويمكن تنفيذ الأعمال التحضيرية مسبقا والحصول على الموافقة اللازمة في الوقت المناسب. غير أنه بالنسبة للأحداث غير المتوقعة، تزداد صعوبة التخطيط المسبق والحصول على التزام في حالات الطوارئ مقدما من المساهمين بقوات عسكرية ووحدات شرطية ومن الحكومة المضيفة، وعند الاقتضاء، من المجلس. وكان من قبيل المصادفة جزئيا أنه عندما نشبت أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في أواخر عام ٢٠١٠ – والتي كانت بوضوح حدثا غير مقرر – كانت عناصر التعاون بين البعثات موجودة بالفعل في ما يتصل بحدث كان مقررا، ألا وهو، الانتخابات الرئاسية في ذلك البلد.

رابعا، ينبغي ألا يكون التعاون بين البعثات أداة مختارة، ولكن أداة تُستخدم عند الضرورة، خصوصا عند استخدامه لسد ثغرات كبيرة. وينبغي تنفيذه على أساس مؤقت فحسب. ولا يمكن ولا ينبغي استخدام التعاون بين البعثات باعتباره بديلا عن تزويد البعثات بالقدرات العسكرية والشرطية اللازمة على أساس مخصص. وعند سد الثغرات في القدرات، فإن التعاون بين البعثات يقوم عادة بمجرد نقل الثغرة من بعثة إلى أخرى. وفي هذا السياق، فإن نقل الطائرات العمودية من البعثة في الكونغو إلى البعثة في جنوب السودان، والذي كان ممكنا في كانون الثاني/يناير، كان سيصعب تصوره حاليا في وقت تحتاج فيه البعثة الأولى إلى جميع قدراتها بسبب الأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والزمان والمكان هما من بين الاعتبارات الرئيسية عند التصدي لأزمة ما. والأمر يتعلق بالقدرة على نشر الموارد المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالقدرات المناسبة. ولمواجهة حالات طفرة الأنشطة، تحتفظ البعثات بقوات احتياطية. وإعادة نشر وحدات من بعثة إلى أخرى تحدث عادة بوصفها إضافة إلى القوات الاحتياطية الموجودة للتخفيف عن البعثات في أوقات الضائقة الشديدة. وبعبارة أخرى، فإن التعاون بين البعثات يسد الثغرات، وإن كان بصورة مؤقتة فحسب وعلى نطاق محدود نسبيا.

وكما ذكرت في وقت سابق، فإن هذا النوع من التعاون لا يكون أحيانا أداة مختارة وإنما تقتضيها الضرورة. وفي عالم مثالي، فإن الأداة المختارة لتوفير قوات احتياطية استراتيجية من الخارج هي إنشاء وحدات مخصصة وعالية القدرة وقائمة بذاتها، والتي ينبغي أن تحافظ على استعداد عال للانتشار في أي مسرح أزمة لعمليات حفظ السلام في خلال مهلة قصيرة.

لكن ليس بوسعنا إلا أن نحلم. هذه الترتيبات غير متوفرة في الوقت الحاضر.

وعلى أي حال، فإن موافقة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والحكومات المضيفة ومجلس الأمن مبدأ تمكيني رئيسي للتعاون بين البعثات وسيظل كذلك. كما يجب علينا أن نحافظ على الطابع المرن ومتنوع الجوانب للتعاون بين البعثات، من أجل ضمان استمرار أهميته. ويتعين على عمليات حفظ السلام والأمانة العامة التخطيط المسبق، وكلما كان ذلك ممكنا، توقع احتياجاتها فيما يتعلق بالتعاون بين البعثات، ويتعين عليها الاستعداد تبعا لذلك.

(تكلم بالفرنسية)

ويشكل كل ما سبق دروسا مستفادة.

(تكلم بالإنكليزية)

والتعاون بين البعثات مطلوب بشكل متزايد. وأصبحت حالات هذا التعاون تتكرر بشكل متزايد. وحري بنا أن نتعلم من صعوبات الماضي ونبني على النجاحات، لضمان استفادتنا من الإمكانات الكاملة للتعاون بين البعثات، دعما لبعثاتنا. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نستكشف إمكانية مناقشة إنشاء إطار خفيف ومرن للتعاون فيما بين البعثات، من شأنه السماح للأمانة العامة، ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالتخطيط للتعاون بين البعثات على أساس حالات الطوارئ.

الرئيس: أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة حق.

السيدة حق (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لهذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة المجلس بشأن موضوع التعاون بين البعثات. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدور الذي تؤدونه بوصفكم رئيسا للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وسأركز في ملاحظاتي التي سأعرضها على مجلس الأمن اليوم على التعاون بين البعثات من منظور دعم البعثة. إن التعاون بين البعثات في ذلك السياق يدور في مجمله حول ضمان إمكانية إعادة نشر القوات والموظفين المدنيين، وأصول عسكرية وأخرى في بعثة أخرى في مدة زمنية قصيرة، ومساعدتهم عندما يتواجدون في موقع مؤقت، بسبب بداية البعثة أو الأزمة، والعودة في نهاية المطاف إلى موقعهم الأصلي وإلى استخدامهم المنشود.

ويجب أيضا توفير المأوى الملائم للقوات التي هي في حاجة لإعادة الانتشار. ويتعين الاستجابة لمتطلبات عيش كل وحدة عسكرية ترسل بصورة غير متوقعة من بعثة إلى أخرى. ويجب توقع وتوفير الدعم اللوجستي الخاص بالوقود والصيانة فيما يخص كل طائرة مروحية أو طائرة ذات أجنحة ثابتة مشتركة فعليا بين البعثات.

وقد وفر العام الماضي شهادة واضحة على تنوع الولايات التي تميز بعثات حفظ السلام اليوم. ويجري نشر القوات والموظفين المدنيين في حالات يكون فيها الوقت مهما حقا. وينظر بشكل متزايد إلى الفترة الزمنية الفاصلة بين الموافقة على ولاية مجلس الأمن وإنشاء البعثة على أنها ذات أهمية إستراتيجية. وفي ضوء ذلك، يمكن للتأخر في إيجاد حضور ميداني أن يكون له تأثير سلبي على فرص البعثة في تنفيذ ولايتها بنجاح.

في ذلك السياق، أتاح إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، في وقت سابق من هذا العام، استخلاص دروس مفيدة من حيث إمكان اضطلاع التعاون بين البعثات بدور حاسم في التعجيل ببدء البعثة. من جهة، يمكن للبعثات المجاورة

بدور مفيد فيتوفير الأفراد والأصول، من أجل ضمان بدء البعثة في الوقت المناسب. وكان الدعم الذي قدمته البعثات الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، حاسما فيما يتعلق بالبناء السريع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، التي بلغت فعالية تشغيلية في غضون شهر واحد من الموافقة على ولايتها.و لم يكن من الممكن القيام بالمشتريات والخدمات المصرفية وإدارة أنشطة الشحن الخاصة بالبعثةإلا بفضل المساعدات التي قدمتها هاتان البعثتان.

وكان ثمة حرص على ضمان أن يكون للتعاون بين البعثات دعما لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، حد أدنى من الأثر على قدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على تنفيذ ولايتيهما. وحجبت الأحداث التي شهدتها سوريا بشكل مأساوي بدء البعثة عملها في الوقت المناسب، لكن البدء لم يكن ممكنا لولا الدعم الذي قدمته البعثتان القريبتان.

وفيما يتعلق بالاستجابة للأزمات، أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى التعاون بين البعثات بوصفه أداة مؤقتة ”أملتها الضرورة، وليس اختيارا“. وأتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي ألا ينظر أبدا لهذا التعاون على أنه أكثر من كونه حلا مؤقتا. ومن المؤكد أن المقصود منه أن يكون مصدر حلول طويلة الأجل.

وفي الوقت نفسه، من الصحيح أيضا أن التعاون بين البعثات يؤدي دورا أمثل بوصفه رد فعل القصير الأمد على الأزمة، عندما تكون الترتيبات موضوعة بالفعل، مما يسمح بالمرونة والتبادل بين البعثات. فعلى سبيل المثال، تتضمن عقود العديد من الطائرات المتعاقد عليها تجاريا لدعم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة اليوم بندا تعاقديا، يسمح باستخدامها في الدعم بين البعثات، عند الحاجة. ويشكل ذلك جزءا من الجهود التي تبذلها إدارة الدعم الميداني، بغية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأسطول، والتي ترمي إلى تعزيز الموارد والحفاظ عليها، من أجل فعالية عمليات أكبر.

وفي خضم الاستجابة لزلزال هايتي في عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، قدمت طائرة شحن ثقيل متواجدة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لوجستيا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي كانون الثاني/ يناير الماضي، ساعدت طائرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار الاستجابة للأزمة في كوت ديفوار، مرة أخرى على نقل ٣٠٠ طن من حصص الإعاشة لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود الإضافي المقدم من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وخلال العام الماضي، استخدمت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي طائرات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدعم تسليم حصص الإعاشة.

وتنعكس تلك المرونة في استخدام الطائرات خلال الأزمات في تبادل الموظفين المدنيين كذلك. بعد وقوع كارثة هايتي، تم نشر فريق توظيف خاص تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، من أجل تسريع وصول الموظفين المؤهلين إلى هايتي الذين بوسعهم الشروع في مهمة مساعدة الجرحى ونقل اللوازم الضرورية، واستعادة الاستقرار. ونشرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، التي كنت ممثلة خاصة فيها، ٣٤ موظفا، مختصين في مجالات كالأمن والمالية وإسداء المشورة في حالات الإجهاد. وفي الواقع، وصل موظفون مدنيون من كل بعثة ميدانية تقريبا، لسد النقص الخطير في الموظفين، بعد زلزال هايتي.

وتؤكد الأمثلة الناجحة على التعاون بين البعثات الهدف الأساسي لدعم البعثات عموما. ويتمثل الهدف في التنفيذ

الناجح للولاية، من خلال تقديم الدعم لأفراد الجيش والشرطة والمدنيين. وينبغي النظر إلى التعاون بين البعثات، في ذلك السياق، كوسيلة لمعالجة احتياجات قواتنا وزملائنا في الميدان، في الأجل القصير. وأحيانا، يتطلب ذلك التغلب على العقبات الطبيعية، مثل الكوارث والمناطق الوعرة. وقد سمح التعاون بين البعثات في السودان بتقديم دعم حاسم من أجل الوصول إلى القوات رغم العوائق المتجذرة منذ أمد طويل المتعلقة بالجمارك والحصول على تأشيرات الدخول.

ولا تزال احتياجات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي كبيرة، كما لاحظت ذلك عندما زرتها في الشهر الماضي. لكن إحراز تقدم في الاستجابة لها جار، بسبب التعاون بين بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. على سبيل المثال، بالاعتماد على الأصول المتاحة، قدمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مركبات هندسية ثقيلة، لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، على سبيل الإعارة، لبناء مساكن تشتد الحاجة لها، وكان المفروض بناؤها منذ أمد طويل للقوات الإثيوبية المتواجدة في أبيي.

إن عقوداً من التجارب في مجال حفظ السلام قد عززت القدرة على تحسين نوعية دعم البعثات مع تحقيق مكاسب من حيث زيادة الكفاءة والوفورات في نفس الوقت. وهدف الاستجابة لمقتضيات عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب، وبدعم جيد النوعية وفعال من حيث التكلفة، يقع في صميم استراتيجية الدعم الميداني العالمية. والمنطلق الأساسي لهذه الاستراتيجية أنه ينبغي ألا ينظر إلى حفظ السلام على أنه سلسلة من البعثات المستقلة، بل على أنه مؤسسة عالمية تعزز من خلالها الأمم المتحدة حضورها وتحقق مكاسب الفعالية والتآزر على نحو يصب في مصلحة البعثات وموظفيها.

وهناك عاملان أساسيان في استراتيجية الدعم الميداني العالمية – مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ومركز الخدمات العالمي في برينديزي – يدللان على أهمية إنشاء هيكل مؤسسي يسمح بنجاح التعاون فيما بين البعثات. وهما مكونان أساسيان في شبكة عالمية من الأصول والخبرات التي يمكن الاستفادة منها عند الاقتضاء من أجل تلبية احتياجات المرحلة الحرجة لبدء عمل البعثة وكفالة استمرارها.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع التعاون بين البعثات. فدعم قوات حفظ السلام والموظفين المدنيين الذين يواجهون مخاطر جمة في سعينا المشترك إلى تحقيق الرؤية المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة هو الهدف النهائي من مداولاتنا. ولا يمكن أن تغيب عن بالنا أهمية الحرص على رفاههم، فمصيرهم يرتبط بالقرارات والدعم الذي يقدمه هذا المحفل الجليل.

الرئيس: أشكر السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية.

السيد بورتاس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المناسبة في توقيتها. وأود أن أشكر أيضا وكيلي الأمين العام السيد إرفي لادسو والسيدة أميرة حق على بيانيهما الشاملين.

وأود كذلك أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. والمغرب والبرتغال لا يتشاركان قرونا من التاريخ وعلاقات حسن الجوار الوطيدة والودية فحسب، بل إن كليهما يلتزم بجعل عالمنا أكثر سلما وأمنا وازدهارا.

وانطلاقا من هذا الهدف، رشحت البرتغال نفسها لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في المجلس، بدافع من التزامنا الصادق بقيم الأمم المتحدة وتحقيق أهداف الميثاق، مما حدا بعدد كبير من الدول الأعضاء إلى أن يولينا ثقته. والسعي إلى تحقيق تلك

القيم، وبلوغ تلك الغايات هو هدفنا وجدول أعمالنا الوحيد كأعضاء في المجلس.

والآن، وقد أوشكت ولايتنا على الانتهاء، فإنني على يقين من أننا كنا على مستوى الثقة التي أوليت لنا قبل عامين. ولقد بذلنا أقصى الجهد في هذا المجلس للمساعدة في تسوية التزاعات وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنهوض بحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. والإسهام في حفظ السلام الجماعي والمشاركة الفعالة في جهود بناء السلام وتعزيز الحوار والمصالحة والتسامح الديني والثقافي، والدفاع عن الحرية والمساواة والعدالة للجميع. وقد حفل العامان الماضيان بالنشاط على نحو خاص، والكثير من القرارات المتخذة هنا كان بعيد الأثر حقا. وأذكر في هذا الصدد الإسهام الحيوي الأهمية للمجلس في إرساء عمليتي الانتقال الديمقراطي في ليبيا واليمن.

وللأسف، فيما يتعلق بسوريا، علينا أن نقر بأن المجلس أخفق في أن يكون له إسهام فعال في وقف أعمال العنف في ذلك البلد أو المساعدة في تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري. وبالمثل، فإن إقرار سلام شامل بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين مازال متعثرا. ونأمل أن يساعد الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة على استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الطرفين حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق شامل بينهما.

في أفريقيا، وإن كان قد تعين علينا أن نواجه أزمة متجددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديات جديدة في مالي ومنطقة الساحل، فقد اضطلع المجلس بدور مهم في تحقيق الاستقرار في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا. كما أن الدعم الفعال الذي قدمه المجلس لجنوب السودان أسهم في جهود شعبها لبناء الدولة وقبولها عضوا في الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

أخيرا، وفي الشرق الأقصى، غدت تيمور - ليشتي قصة نجاح لشعبها وللأمم المتحدة من منظور حفظ السلام وبناء السلام على نحو فعال. والبرتغال تعتز بمشاركتها الفعالة في ذلك الجهد بشكل خاص.

وأود أن أتوجه بكلمة شكر وتقدير صادقة لجميع زملائنا في المجلس الذين عملنا معهم بشكل وثيق في غضون العامين المنصرمين، ونتوجه بالتهنئة الخالصة وأطيب التمنيات لكل من سينضم إلى المجلس.

وبالنظر إلى ما ينتظرنا من المهام الجسيمة والتحديات القديمة والجديدة التي تواجه العالم، لا بد أن يضطلع المجلس بدوره كاملا بصفته الهيئة الدولية الرئيسية المناط بها صون السلم والعمل بشكل فوري وفعال وموثوق به في مواجهة تلك التحديات.

ومناقشتنا اليوم تتعلق تحديدا بتلك التحديات الجديدة وسبل تحسين كفاءتنا وقدرتنا على التصدي لها. وهي تتصل بكيفية تحسين استخدام الأمم المتحدة للأدوات المتاحة لها للعمل بطريقة أسرع وأكفأ وكيفية معالجة بعض التحديات الجديدة التي تواجهنا بفاعلية أكبر.

ولقد غدا حفظ السلام اليوم أحد الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة، وأضحى إلى حد بعيد رمزا هو الأوضح لحضور الأمم المتحدة في مناطق مختلفة. ولدينا اليوم ١٦ عملية لحفظ السلام وعدد من البعثات السياسية الخاصة. وهذا يشكل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة ورجل - من العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين - يؤدون حاليا المهام الموكلة إليهم من جانب المجلس. وهم يعملون من أجل أهدافنا المشتركة في ظروف قاسية وخطيرة في أغلب الأحيان. وكثيرا ما يمثل هؤلاء بصيص الأمل الوحيد لمن يعانون أو من يتهددهم العنف. وكل من يعمل في خدمة الأمم المتحدة في الميدان يستحق الثناء والدعم والاحترام والحماية على نحو مستمر.

والجميع يعرف عمق التزام البرتغال بحفظ السلام. فعلى مدى العقود الماضية، شارك ٢٣ ٠٠٠ من حفظة السلام البرتغاليين في العديد من بعثات الأمم المتحدة، وفي عمليات الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكانوا موضع الثناء عن حق لمهنيتهم وتواصلهم مع السكان المحليين. وشأننا شأن الآخرين، فإننا نرى أن تزايد تعقد المهام المناطة وتنوعها يتطلب تطبيق نهج تنسيق وتكامل متزايدين في عمليات حفظ السلام.

ومن جهة أخرى، فإن الكثير من المشاكل التي يتعين على البعثات مواجهتها ينطوي على بعد إقليمي متزايد، مما يقتضي اعتماد نُهُج واستجابات إقليمية كيما تتوفر لعملنا الجماعي فرص النجاح.

ذلك هو الحال، على سبيل المثال، في منطقة غرب أفريقيا، حيث أثبت التعاون بين البعثات بالفعل فائدته، ومن الدلائل على ذلك التعاونُ بين بعثتي ليبريا وكوت ديفوار. من المؤكد أن يصبح التعاون بين البعثات ذا أهمية خاصة عندما نقوم بمناقشة الإستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الواقع، تتطلب الأزمة المعقدة في مالي، وتأثيرها الخطير على المنطقة بأسرها، بذلَ جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد فيها.

ويبدو واضحا أيضا أن الأمر كذلك فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والإرهاب وغيرهما من أشكال الجريمة الدولية. ومن أجل مكافحتها مكافحة فعالة، من المهم تبادل المعلومات الاستخبارية، وتجميع الموارد، وتنسيق العمل عن كثب فيما بين البعثات. وبالمثل، نظرا لتزايد قدرات المنظمات الإجرامية الدولية، يجب أن نحرص حرصا شديدا على ضمان أن النجاح في مكافحة الجريمة الدولية في بلد من البلدان لا يعني نقل ذلك التهديد إلى البلد المجاور. ولذلك فإن اتباع نهج إقليمي أمر ضروري. ونحن ندرك من خلال التجربة الدور البالغ الضرر الذي تقوم به المنظمات الإجرامية الدولية في تقويض الحكومات الشرعية تقويضا حقيقيا، وتعطيل العمليات الانتخابية الديمقراطية، وإيصال عملائها إلى السلطة باستخدام وسائل تتسم بالعنف، كما حدث في غينيابيساو، لسوء الحظ. من أجل الحؤول دون أن تصبح ظواهر مثل هذه واسعة النطاق، فإن التعاون الوثيق بين البعثات يمكن أن يكون ذا فائدة بالغة في كشف علامات مثل هذه التهديدات في مرحلة مبكرة، حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات وقائية حيالها.

بيد أن أمثلة التعاون الوثيق وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات يمكن أن نجدها أيضا في مجالات أخرى، إذ إن الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل متشابهة جدا في البلدان المجاورة، وغالبا ما يكون لها تأثيرها العابر للحدود. على سبيل المثال، لا يمكن تصور مكافحة آفة جيش الرب للمقاومة بدون استراتيجية إقليمية تشارك فيها البعثات العاملة في منطقة البحيرات العظمى والسودان وجنوب السودان، بالتعاون الوثيق مع جميع الحكومات المعنية.

لقد كان هذا التعاون بين البعثات حاسما أيضا في إطلاق عمليات جديدة، كما حدث مؤخرا مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، التي استفادت من مساهمات البعثات الأخرى في المنطقة. وفي الواقع، فإن التعاون الأوثق بين البعثات فيما يتعلق بالوفاء باحتياجات التوسع، ومعالجة ما يشوب القدرات من ثغرات، والمساعدة في تدشين البعثات بسرعة، هو مفهوم يستحق أن نمعن في تطويره، بغية تطبيقه بوتيرة أكبر. وبطبيعة الحال، لا يمكن لهذا التعاون بين البعثات أن يمضي قدما إلا إذا شاركت البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في هذه التطورات مشاركة كاملة ووافقت عليها. تعتقد البرتغال أن هذا النوع من التعاون يمكن أيضا توسيعه لتعم فائدته مجالات أخرى، مثل بناء السلام،

وذلك من خلال اتباع نهج شامل يستفيد من أوجه التآزر الإقليمي.

وفي الختام، فإن التعاون بين البعثات مفهوم يستحق أن نوليه مزيدا من الاهتمام. وينبغي تعزيزه وتوسيعه. ومن الواضح أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، وتشكل كل بعثة حالة بمفردها. ولكن كما رأينا، فإن هناك الكثير من الفرص والأسباب لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البعثات وبلوغ الحد الأقصى من الموارد المتاحة. نحن بحاجة إلى ذلك النقاش، القائم على الدروس الهامة المستفادة من التجارب الأخيرة، بغية استكشاف الفرص والتحديات التي يضعها هذا المفهوم أمام تنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة، ومن خلالها، جعل عالمنا أكثر سلاما وأمنا.

لقد تشرفنا بالعمل مع المجلس في العامين الماضيين. وأعتقد أننا سنعود عاجلا وليس آجلا.

الرئيس: تقدر هذه الرئاسة المشاركة الشخصية لوزير خارجية البرتغال في هذه الجلسة.

السيد كابور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد المغرب، على تنظيم إحاطة اليوم عن عمليات حفظ السلام، وهو موضوع يهتم به بلدي اهتماما كبيرا. أزجي الشكر أيضا لوكيلي الأمين العام هيرفي لادسو وأميرة حق على إحاطتيهما الضافيتين.

تعكس مناقشة اليوم ما تتسم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أهمية دائمة في الوفاء بالتزام المنظمة بموجب الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين. لم تصمد عمليات حفظ السلام لاختبار الزمن لأكثر من ستة عقود حتى الآن فحسب، بل وسعت في الواقع من ولايتها ومن مدى بلوغها. ظلت الهند تشارك مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام منذ بدايتها في الخمسينيات من القرن الماضي. وقد خدم أكثر من ١٠٠ ألف من الجنود الهنود بتميّز في أكثر من ٤٠ بعثة لحفظ السلام. واليوم، الهند واحدة من أكبر الجهات المساهمة في هذه البعثات، وما زلنا ملتزمين بهذا المشروع العالمي.

لقد تغيرت طبيعة الصراع تغيرا شديدا على مدى العقود القليلة الماضية، وبالمثل تغيرت ولاية بعثات حفظ السلام. فلم تعد تقتصر على حفظ السلام بين الأطراف المتحاربة، بل صارت تتضمن مهام في بناء السلام وبناء الدولة. وللأسف، عجز تخصيص الموارد عن مواكبة توسيع الولايات، وصار يُطلب من بعثات حفظ السلام أن تنجز الكثير فالأكثر بالقليل فالأقل. ولذلك فليس بالأمر المستغرب أن تكون السنوات القليلة الماضية محفوفة بالتحديات بالنسبة لعمليات حفظ السلام. فقد عدد كبير بصورة غير اعتيادية من حفظة السلام أرواحهم في خدمة ولايات السلام، وعملت البعثات بأكثر من طاقتها، بسبب النقص في الموظفين والمعدات. وقد ذكر من قدموا لنا الإحاطات بعضا من هذه التحديات.

لقد شهدنا، خلال عامين من عضويتنا في مجلس الأمن، جهودا مستمرة لتوسيع نطاق ولايات بعثات حفظ السلام بدون أن تكون هناك أي تدابير ملموسة لسد الفجوة في الموارد، الأمر الذي ينبغي أن يكون مصدر قلق حقيقي لنا. لم يكن الغرض من تعزيز مفهوم التعاون بين البعثات زيادة فعالية بعثات حفظ السلام، بل خفض الموارد المتاحة لكل بعثة من البعثات. والاقتراض المتبادل للمعدات بين البعثات في الآونة الأخيرة جزء من ذلك الاتجاه.

يوافق وفد بلدي على أنه إذا نشرت عدة بعثات في منطقة من المناطق، فإنّ فعاليتها يمكن أن تتحسن بفضل التعاون بين البعثات المتجاورة، وذلك بوسائل من بينها تبادل المعلومات، والإستراتيجيات المنسقة بشأن الاتجار غير المشروع عبر الحدود في الأسلحة والمخدرات والمقاتلين، والنُهج المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. وبالمثل، يمكن أن

يساعد اعتماد الإستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية في إيصال المساعدات الإنسانية.

ومثلما ظل المجلس يفعل من ذي قبل، فإنه يمكن مواصلة إستراتيجيات إدارة الموارد في إطار منظور عابر للحدود في حالات الأزمات. كما يمكن أن تجري إدارة الأسلحة التي تُجمع من المقاتلين المسرحين بصورة أفضل في السياقات الإقليمية. بيد أن مثل هذه التدابير ينبغي وضعها بالتشاور مع قيادات البعثات والبلدان المضيفة؛ ولا يمكن فرضها من المقر.

لكن فائدة التعاون بين البعثات تتقلص إنْ تركّز التعاون تركيزا مفرطا على الموارد. وكذلك فإن تقاسم الأصول بإيعاز من المقر ينتقص من قدرة القادة الميدانيين على الوفاء بولايتهم. علاوة على ذلك، يواجه تنفيذ التعاون بين البعثات الكثير من التحديات القانونية والسياسية والمالية. أولا، إن الحصول على موافقة جماعية من الدول المضيفة في منطقة مضطربة احتمال غير مضمون، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على عملية السلام عموما.

ثانيا، من اللازم أن يتناول نقل القوات والمعدات بين البعثات المسائل المالية، حيث أن مخصصات الميزانية مخصصة للبعثات بالتحديد. ثالثا، تنطوي عمليات النقل هذه على تعقيدات قانونية تتصل بالحصانات والامتيازات والضمانات. رابعا، سيتعين على البلدان المساهمة بقوات تكييف مواقفها على أساس كل حالة على حدة. وقد لا يؤدي تعديل نماذج مذكرات التفاهم إلى حل هذه المسألة بصورة مرضية للجميع.

وفي الختام، فإن الهند، بصفتها بلدا مساهما بقوات منذ فترة طويلة، على استعداد في كل وقت للاضطلاع بمبادرات حفظ السلام. ونؤيد التعاون الممكن بين البعثات بوصفه آلية لتعزيز تبادل المعلومات والاستراتيجيات المتكاملة في السياق الإقليمي.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لوفد المغرب على عقد هذه الجلسة. كما نود أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، لإدارتكم أعمال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بطريقة نموذجية. ونشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفيه لادسو، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة أميرة حق، على إحاطتيهما الإعلاميتين على التوالي عن التعاون بين البعثات في عمليات حفظ السلام. ونقدر ما أبدياه من ملاحظات.

تثمن جنوب أفريقيا، بصفتها بلدا مساهما بقوات، التبادل المنفتح والصريح للآراء بشأن المسائل التي تؤثر على قواتنا، وبشأن كفاءة عمليات حفظ السلام ذاتها. لذلك نرحب كل الترحيب بهذه المناقشة. اسمحوا لنا أن نتشاطر بإيجاز وجهات نظرنا تحديدا بشأن التعاون بين البعثات.

من بين مجموعة الفوائد التي يمكن أن تعود على بعثات حفظ السلام نتيجة التعاون بين البعثات، أنه يوفر أداة مفيدة للمساعدة في استعادة الاستقرار في بعثات حفظ السلام التي تواجه تحديات غير منظورة أو غير متوقعة. وفي ظل هذه الظروف، يصبح التعاون بين البعثات أداة مستجيبة لكن ينبغي ألا تصبح غاية في حد ذاتها. وبالتالي، يجب بالضرورة أن يكون التعاون بين البعثات، في مرحلة التخطيط، لمدد محددة.

إذا كانت البعثة قاصرة بأي صورة كانت خلاف أن الحالة تتدهور في الميدان، فإن التعاون بين البعثات لن يشكل بديلا لمعالجة قدرات البعثة. ولذلك يتعين أن تكون ولايات بعثات حفظ السلام واقعية وقابلة للتحقيق عند الإنشاء. ومن شأن هذا أن يكفل أيضا توفير الموارد الكافية للبعثات بغية التنفيذ التام لولاياتها. ومن ثم فإن التعاون بين البعثات تدبير مؤقت أو بديل لسد الثغرات يستعان به في المراحل الحرجة أو الأساسية من بعثات حفظ السلام.

ويمكن أيضا أن يستخدم التعاون بين البعثات بصفته أداة دعم وتمكين للحالات التي يمكن التنبؤ بها، من قبيل تعزيز الدعم للعمليات الانتخابية وتبادل المعلومات عبر الحدود وتعزيز الوعي بالحالة ولأغراض التمارين التدريبية. وفي هذه الحالات، سيكون من الممكن تحديد إجراءات تشغيل موحدة من أجل تنفيذ التعاون بين البعثات بفعالية.

ويمكن أيضا إيجاد إجراءات تشغيل موحدة مماثلة للحالات التي تنطوي على احتياجات غير قابلة للتنبؤ لتعزيز قدرات البعثات أثناء الأزمات. وليس التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات سوى مثال واحد على إجراءات التشغيل الموحدة هذه عند تنفيذ التعاون بين البعثات. ويكفل هذا استجابة نقل الأصول الاستراتيجية وغيرها من الأصول لشواغل الجميع، خاصة البلدان المساهمة بقوات، وإسهام جميع أصحاب المصلحة في عملية قابلة للاستمرار في الميدان. لا بد أيضا من أن يتقيد التعاون بين البعثات دائما بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، وهي أولا، موافقة الدولة المضيفة، ثانيا، الحياد، وثالثا، عدم استخدام القوة إلا دفاعا عن الولاية. إن تبادل المعلومات في ما يتعلق بالوعي بالحالة في تنسيق العمليات المشتركة التي لها حدود مشتركة إضافة قيمة تدعم عمل بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين البعثات بالنسبة للبعثات في الجوار الجغرافي له ميزة إضافية تتمثل في إتاحة البرامج التدريبية المشتركة وتقاسم الأصول وخطط الإخلاء في حالات الطوارئ واجتماعات التخطيط المشتركة، من بين أشياء أخرى.

أخيرا، وفي حين أن التعاون بين البعثات تشارك فيه تقليديا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نشجع أيضا إتباع نهج مماثل في تعزيز بعثات حفظ السلام المختلطة وبعثات حفظ السلام بقيادة أفريقية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن بعد مهم للغاية من أبعاد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفيه لادسو، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة أميرة حق، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا.

تتوقف إدارة ونجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الشراكات. تنطوي الشراكات على التعاون فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا إطار السياسات العامة الأوسع نطاقا وفيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بشأن الولايات والعمليات. وبالمثل، فإن الشراكة والتعاون بين البعثات العاملة في الجوار الجغرافي مهمان لتلبية الاحتياجات الطارئة والأهداف القصيرة الأجل. وفي حالات كثيرة، ثبت أن هذا التبادل له أهمية حاسمة في التصدي لحالة أزمة.

تؤيد باكستان، بصفتها بلدا مساهما بقوات، تقاسم الموارد البشرية والمادية بين البعثات المتجاورة على أساس كل حالة على حدة. نحن لم نتردد في إلزام أفرادنا ومعداتنا بالتنقل من بعثة إلى أخرى.

في عام ٢٠١٠، عندما تدهورت الحالة في كوت ديفوار، تحركت القوات الباكستانية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. جرى الانتهاء على وجه السرعة من إجراءتنا الداخلية للأذن بهذا التحرك. لم نعطل نقل القوات الباكستانية، رغم القضايا اللوجستية والتشغيلية الخطيرة. وبرهنت أحداث لاحقة أن التعزيزات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا كانت بالغة الأهمية لنجاح عمليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء الأزمة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١.

سأسلط الضوء على أبرز خمسة جوانب من منظورنا بشأن التعاون بين البعثات. أولا، يشكل التعاون بين البعثات

ترتيبا مخصصا لتعويض جوانب النقص في قوام القوات والأصول الحاسمة الأهمية في أعقاب أزمة. لا يمكن المبالغة في أهمية الطبيعة المؤقتة للتعاون بين البعثات.

يجري التخطيط بدقة لاحتياجات كل بعثة من القوات، ولا توجد بعثة تعمل بموارد زائدة. ويتعين ألا يمس أي نقل للموارد بقدرة المانح التشغيلية في البعثة وبسلامته. ويتعين إيلاء الاهتمام الواجب للصلات القوية بين كفاءة البعثة واحتياجات القوة والتعاون بين البعثات.

ثانيا، من الجوانب المهمة للتعاون بين البعثات الرقابة التشغيلية والإدارية للأصول التي تنقل. ويتعين الرد بالشكل المناسب على الأسئلة في ما يتعلق بالرقابة التشغيلية للأصول التي تنقل والقضايا الإدارية ذات الصلة. لكل بعثة ديناميالها التي تشكل، من بين أشياء أخرى، الأساس لاحتساب تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. ويستتبع النقل إلى بعثة أخرى تغييرا في الديناميات، وهو ما يستدعي تطبيق طرائق مالية مختلفة. وقد يكون أحد سبل التحايل على تلك التعقيدات هو النظر في توفير المزيد من المخصصات لتجاوز المعاناة والمشاكل ذات الصلة. وبالمثل، من الضروري وضع صيغة الإجراءات التشغيلية القياسية والتدريبات ذات الصلة للتعاون بين البعثات. ولا نزال ننتظر إحراز تقدم في الإجراءات التشغيلية القياسية.

ثالثا، تختلف البعثات بطبيعتها من بعثة إلى أخرى بالنظر إلى منطقة عمليات ولاياها الخاصة والسياسات والسكان ومراكز القلاقل. لا يوجد مفهوم لحافظ سلام عالمي. وعلاوة على ذلك، يقدم التدريب النوعي للقوات حسب متطلبات بعثتها، التي قد تختلف من بعثة إلى أخرى. ومن منظور البلدان المساهمة بقوات يستحيل من الناحية الإجرائية، في إطار القواعد الداخلية، التماس الموافقة على تقديم قوات لبعثتين أو ثلاث.

لذلك، ينبغي إتاحة الوقت الكافي للبلدان المساهمة بقوات بغية كفالة الحصول على الموافقة من عواصم بلداها لعمليات النقل اللازمة. ونحن نبرز هذه النقطة على الرغم من الهاء الإجراءات المحلية على وجه السرعة لعملية الامم المتحدة في كوت ديفوار.

رابعا، التعاون بين البعثات ممارسة تستند الى الحالات الطارئة. فهو ينطوي في الجزء الاكبر منه على وحدات المشاة وبعض أصول الدعم، مثل طائرات الهليكوبتر. ومن المستصوب اتخاذ الحذر الواجب حيال نقل قوات خاصة، ووحدات هندسية، ومستشفيات من بعثة إلى أخرى. وإذا تقرر هذا التبادل، فينبغي أن نأتي بحلول أكثر استدامة.

أخيرا، التعاون بين البعثات لا يلغي الحاجة إلى استمرار تبادل المعلومات والاستخبارات بين البعثات المتجاورة. ونحن ننظر بإيجابية إلى فكرة عقد اجتماعات بين هذه البعثات على اساس مرتين أو ثلاث مرات في السنة، بغية ابقاء أصحاب الامرة والقيادات العليا للبعثات المتجاورة مطلعين جيدا على التحديات التي يواجهونها.

وفي الختام، نود التأكيد على أن التعاون بين البعثات ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. وينبغي القيام بهذا التعاون على أساس كل حالة على حدة لمعالجة الاوضاع المستجدة. والتدابير العلاجية طويلة الأمد تتطلب حلولا دائمة تستند إلى العمليات الواجبة. وينبغي أن يحصل التعاون بين البعثات بالارتكاز على تلك العمليات والأنظمة، وليس بالتناقض معها.

السيد ألزاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الاحاطة الاعلامية، وعلى العرضين الشاملين المتعلقين بعمليات حفظ السلام والتعاون بين البعثات اللذين قدمهما السيد هيرفي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

إن الحالات التي تعيشها عمليات حفظ السلام معقدة ومتنوعة في طبيعتها. ففي حين أن العمليات يجب التخطيط لها بطريقة تكفل الاتساق بين الولايات المحددة والموارد المخصصة، ثمة ظروف تنشأ في بعض الأحيان وتؤدي إلى تفاقم حدة التوترات القائمة، وتقتضي مواجهة عقبات غير متوقعة تنفيذا لولايتها على النحو المناسب.

والتعاون بين البعثات في الأوضاع الراهنة أداة تيسر في الأجل القصير تبادل الموارد أو استخدامها المشترك بين عمليات حفظ السلام، ويوفر أحيانا المرونة والدعم في الوقت المناسب عندما يتم تحديد الثغرات الحرجة. وكجزء من استراتيجية منسقة ومتسقة في التصدي لأوجه النقص أو للصعوبات على أرض الواقع، من المهم أن تتاح إمكانية التعاون مؤقتا بين البعثات، مع مراعاة القيود المتعلقة بالأموال والموظفين والحصول على الاذن المعني بالأصول والخدمات.

ومع ذلك، بغية كفالة التفاعل العملياتي الفعال، يجب استمرار التعاون وتنسيقه في مجالات مثل تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة، مع مراعاة الاحتياجات التي تحددها البلدان المعنية أو البعثات الموجودة في المنطقة. والتعاون الفعال بين البعثات يجب أن يكون بالتالي جزءا من تخطيط الولايات وتنفيذها بغية تحسين ادراك الحالة على أرض الواقع، وبخاصة عندما تواجه تحديات مشتركة في المناطق ذات البعد الاقليمي.

والانشطة من قبيل التبادل المنتظم للتقارير المفصلة عن الوضع العسكري، وإنشاء مراكز التحليل المشتركة، وعقد اجتماعات منتظمة بين البعثات هي انشطة هامة في وضع استراتيجيات دون اقليمية متكاملة تعزز السلام والأمن الإقليميين.

وينبغي للتعاون بين البعثات أن يراعي القيود المتعلقة بالأموال والموظفين، وينبغي تنفيذه دون المساس بالولاية الأصلية لكل بعثة. وبغية كفالة التنفيذ السلس وإحراز النتائج الايجابية، يجب وضع استراتيجية متماسكة تتعلق بالتخطيط وتعتمد على المشاركة المنسق لمنظومة الأمم المتحدة، مع موافقة البلدان المساهمة بقوات على استخدام القوات والمعدات، وبوجود الارادة السياسية لحكومات البلدان المضيفة.

ومثال على التعاون بين البعثات هو تحقيق الاستقرار في منطقة الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، حيث قامت هيئات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة بتعزيز التعاون بينها. ونحن نرحب بزيادة نشر الجنود النظاميين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على طول الحدود مع ليبريا. وننوّه أيضا بأهمية التدابير التي أعلنتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مثل زيادة الدوريات المشتركة، وعمليات الاستطلاع الجوي. وينبغي لتلك البعثات المنتشرة أن تستمر في تعزيز التعاون، وتبادل المعلومات، والتنسيق، وبذل الجهود المشتركة من أجل تحسين الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية.

والتنسيق والتماسك على الصعيد المؤسسي هما أساس كفالة الوجود الموثوق به وإحراز أفضل النتائج. وفي هذا الصدد، إن عمليات التنسيق في ما بين إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام يجب أن تتعزز أكثر، إذا أمكن الامر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستمر أيضا العمليات المشتركة في ما بين الممثلين الخاصين، والممثلين، وقادة القوات، ومكاتب الأمم المتحدة والأفرقة القطرية.

ونحن كذلك نشجع البلدان المساهمة بقوات وشرطة على أن تنظر في استخدام الموظفين والمعدات في البعثات المتجاورة أو العمليات القائمة عبر الحدود بموجب اتفاقات مشتركة مع الأمم المتحدة.

واستمرار تبادل الموارد اللوجستية والموظفين ذوي الخبرة ووسائل النقل، فضلا عن إنشاء آليات من قبيل الأفرقة العاملة المشتركة أو قواعد التنسيق والتخزين هي أنشطة تعاونية ينبغي

النظر فيها بعناية للتأكد من القدرات المتاحة وأثرها المحتمل على كل منطقة بعينها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أن مجلس الأمن يمكنه لدى تناول هذه المسألة أن يساعد على تحسين تنسيق الأنشطة والاستخدام الفعال للموارد اللوجستية والإدارية المتاحة لمختلف البعثات، بغية رصد الأزمات والعمل على استقرار الأوضاع المعقدة بصورة أكثر فعالية.

ونشدد على الحاجة إلى إجراء تحليل منذ قيام الولايات بوضع المتطلبات المؤقتة وغير المتوقعة التي يمكن للبعثات أن تواجهها. ويجب أن نواصل توطيد التعاون بين بعثات الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق السياسي وتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وبهذه الطريقة، سوف نحسن القدرة على توفير الاستجابات السريعة دون التأثير على كفاءة كل بعثة والوفاء بولاية كل منها.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الاحاطة الاعلامية في الوقت المناسب لتعزيز تبادل وجهات النظر بشأن التعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ممتنون أيضا للورقة المفاهيمية التي عممت لأجل هذه الجلسة. ونلاحظ العرضين اللذين قدمهما السيد هيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

مثلما أكدنا في مناسبات أخرى، تعلق غواتيمالا أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كأداة لا غنى عنها لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وهذا يفسر أيضا رغبتنا وعزمنا تجاه الإسهام في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، والشرق الأوسط، وهاييتي.

ومنحتنا تلك المشاركة الفرصة لرؤية كيفية تطور جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الناحية المفاهيمية ومن ناحية العمليات على السواء. ونظرا للعدد المتزايد من العمليات المعقدة التي أطلقت في السنوات الأخيرة، تواجه المنظمة الحاجة المتزايدة إلى الموارد وبالتالي كان عليها أن تواجه عددا غير مسبوق من التحديات. وبالنسبة لوفد بلدي، فمن الواضح أن أي استجابة لتلك التحديات ستتطلب، من بين أمور أخرى، مشاركة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

ويتمثل أحد هذه التحديات في اتباع أفضل السبل لتحسين التعاون بين البعثات. ومع أن هذا التعاون نفذ على أساس مخصص لبعض الوقت، لا تزال هناك بعض المخاوف بشأن حسن التوقيت، والمتطلبات التي يجب الوفاء بها، وتأثيره على البعثتين أو أكثر من البعثات المشاركة وتنفيذه السليم. وهذا يعني أنه، على الرغم من التقدم الواضح والقبول العام لضرورة توثيق التعاون بين البعثات، ما زال التقدم المحرز في هذا المجال متواضعا.

وفي ذلك الصدد، وتمشيا مع آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/66/19)، نشجع الأمانة العامة على القيام، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، باستكشاف جميع الفرص المتاحة والعقبات أمام التعاون بين البعثات وتقديمها لينظر فيها مجلس الأمن.

وإزاء هذه الخلفية، لا مناص من الاعتراف بأنه تقوم حاجة إلى مزيد من التعاون بين البعثات. ويعد ذلك ضروريا نتيجة، أولا، لواقع الميزانية في عالم يواجه قيودا مالية خطيرة، وثانيا، للطابع المتغير لعمليات حفظ السلام، التي باتت مطلوبة بصورة متزايدة لمعالجة النزاعات العابرة للحدود. وفضلا عن ذلك، يتعين أن يراعي التعاون بين البعثات التدابير التحضيرية التي يتعين اتخاذها سلفا فيما يتعلق بالآثار القانونية والمالية التي قد يحدثها مثل ذلك التعاون على البلدان المساهمة بقوات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن توحيد الاتفاقات أو اعتمادها يمكن

أن يكون خيارا يستحق النظر ما دام أي اتفاق بشأن التعاون نتيجة عملية المراعاة الواجبة لمصالح جميع الدول المعنية.

وفي الوقت ذاته،، نعتقد أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب لجميع العوامل الإقليمية في تخطيط وتنفيذ ولايات البعثة من أجل ضمان التعاون الفعال بين البعثات.

ولا بد أن نشير إلى الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب السابقة فيما يتعلق بالتعاون بين البعثات. يجب أن تكون المعلومات المقدمة شاملة ومتوازنة وذلك لضمان قدرة الدول الأعضاء المهتمة على اتخاذ القرارات التي تستند إلى بيانات محددة. وفي ذلك السياق، تتسم عملية تبادل المعلومات بأهمية خاصة في الحالات التي توجد فيها بعثتان لحفظ السلام أو أكثر في نفس المنطقة أو تتشاركان الحدود.

وأخيرا، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بدور قيادي في تعزيز التعاون بين البعثات، وعلى أيه حال، يجب أن يضطلع بذلك الدور بحذر محترما ولايات البعثات، كل على حدة ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية حفظ السلام المعنية.

وتؤكد غواتيمالا دعمها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي على استعداد للمشاركة بطريقة خلاقة وبناءة في المناقشات في المستقبل بشأن هذه المسألة.

السيدة غو شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): أود أن أشكر الرئاسة المغربية على تولي زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة التعاون بين البعثات. كما أود أن أشكر السيد لادسو والسيدة حق وكيلي الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حالة من زيادة الطلب بينما تتعرض الموارد لضغط شديد على نحو متزايد. والاندلاع المفاجئ للمسائل في مناطق التوتر وترابطها العميق جعلا الحالة أكثر تحديا من أي وقت مضى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي السنوات القليلة الماضية، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخصوصا العمليات التي تتمتع بالقرب الجغرافي ويرتبط أعضاؤها بطريقة ما، تعاونت كما اقتضت الحالة في الميدان، من أجل تحقيق التكامل في استخدام الموارد. وقد عزز هذا التعاون بين البعثات من المرونة في عمليات حفظ السلام وحقق نتائج إيجابية معينة. ومع ذلك، وفي الوقت ذاته، يواجه التعاون الدولي أيضا بعض المسائل المحددة فيما يتعلق بإنشاء الآليات والإجراءات التنفيذية. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية.

أولا، تدعم الصين التعاون الدولي وفقا للحالة في الميدان ووفقا لما تقتضيه أي عملية محددة. ومع ذلك، ينبغي الحصول على إذن محدد لذلك للتعاون مسبقا من المجلس ويجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية التي تحكم عمليات حفظ السلام، وبخاصة موافقة البلد المضيف.

ثانيا، من أجل تعزيز التعاون بين البعثات، من الأهمية بمكان أن يضمن أولا وقبل كل شيء تنفيذ ولاية كل بعثة على حدة تنفيذا فعالا. وينبغي للأمانة العامة، إعدادا للتعاون بين البعثات، أن تجري أولا تقييما شاملا للحالة في الميدان وتنفذ الأنشطة المفاهيمة والتخطيطة المعقولة. والغرض من التعاون بين البعثات هو تنفيذ ولايات المجلس على نحو أكثر فعالية. ولذلك لا بد من تجنب الحالة التي تتأثر فيها قدرة كل بعثة من بعثات حفظ السلام سلبا نتيجة لهذا التعاون.

ثالثا، من المهم التأكد من تلقي كل عملية لحفظ السلام الدعم المالي الكافي، وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل الجهود لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال التعاون السليم فيما بين مختلف البعثات.

وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها إدارة الدعم الميداني لمواصلة تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتعزيز الموارد فيما بين مختلف البعثات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة لعمليات حفظ السلام.

رابعا، في سياق التعاون بين البعثات، ينبغي للأمانة العامة تعزيز التنسيق المتكامل وذلك لضمان الاتصال السلس والتنقل فيما بين مختلف الأطراف وبين مختلف الخطوات. ومما لا يقل أهمية أيضا التماس آراء البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب، وتعزيز الاتصالات والتواصل معها. وفيما يتعلق بالتطورات المحددة للتعاون بين البعثات، ينبغي للأمانة العامة إبقاء المجلس على علم في الوقت المناسب.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على منحنا الفرصة اليوم لمناقشة المسألة الهامة، مسألة التعاون بين البعثات في عمليات حفظ السلام.

وإني ممتن لكم، سيدي، على الورقة المفاهيمية التي تلطفتم بتعميمها على المجلس من أجل هذه المناقشة. وأخيرا، أود أيضا أن أشكر السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني على الإحاطتين الإعلاميتين المفيدتين جدا.

إن التعاون بين البعثات يكتسي أهمية أكبر في الوقت الذي تواجه فيه عمليات حفظ السلام عددا من المشاكل، لا سيما المشاكل المالية، نظرا لصعوبة الحالة الاقتصادية العالمية. إن قلق الأمم المتحدة إزاء هذا التعاون فيما بين البعثات ما برح قائما منذ ٢٠٠٤، وقد ابقى المجلس اهتمامه منصبا على القضية من خلال البيانات الرئاسية والقرارات. وإن ما يتسم به من تعقيد إنشاء أي عملية من عمليات حفظ السلام قد حمل على اتخاذ التدابير المناسبة في حالات الطوارئ التي قد تنشأ في منطقة ما نُشرت فيها بالفعل بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة. وجدوى هذه المبادرة تتمثل في توفير الكثير من الوقت وتخفيض تكلفة نشر بعثة جديدة.

لقد سلّم مجلس الأمن بضرورة وقيمة التعاون بين البعثات من خلال القرار ١٩٥١ (٢٠١٠)، وأذن بنقل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبينما يجري النظر في التدهور الراهن للحالة في كوت ديفوار والتي كانت تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين في المنطقة. ومن ثم عملت البعثتان جنبا إلى جنب وبجهد كبير لمعالجة المشاكل المتعلقة بالمسائل غير القانونية العابرة للحدود وإدارة تدفقات اللاجئين.

قبل اتخاذ هذا القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٥ مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7) بشأن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا، أن

”يشجع بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على تبادل المعلومات وتقاسم مواردها السوقية والإدارية إلى أقصى حد ممكن، من دون إعاقة التنفيذ المرضي لولاياتهما، بهدف زيادة كفاءتها وخفض التكاليف“. (S/PRST/2004/7، صفحة ٢)

إننا إذ نرحب بهذا التعاون، نود أن نكرر بأنه يجب علينا ألا نغفل النظر في عدد من المعايير، بما في ذلك الفعالية التشغيلية، والامتثال للتفويضات الأولية ووجهات نظر البلدان المساهمة بقوات. في الواقع، عند إعادة نشر البعثة إلى بلد آخر ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تتفادى حدوث انعدام الأمن او زيادته، إذ أن ذلك هو السبب الذي اقتضى إنشاء البعثة في البلد الأول. يجب أن يتم تحديد الوسائل المستخدمة ونشر القوات خلال فترة زمنية معينة، كما كان الحال، لحسن الطالع، في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ونعتقد أيضا أن زيادة الفعالية تقتضي تقاسم المهام بحصافة وتنسيق، مع تعريف محدد للمسؤوليات في التسلسل القيادي.

ومن الواضح أن تحقيق النتائج المرجوة يتمثل في زيادة امكانية بعثات السلام في تحقيق النجاح بتكلفة مخفضة. إذ أن التعاون بين البعثات لا يكون له جدوى إلا إذا تم في نفس المنطقة.

إن النقل المؤقت لجزء من المعدات والقوات الموجودة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى سوريا من أجل استخدامها في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية كان أيضا استجابة سريعة لحالة اقتضت إجراء عاجلا.

ومن الثابت أن تكلفة وندرة أنواع معينة من المعدات كالطائرات، على سبيل المثال، أمر حيوي لنجاح بعثات حفظ السلام، مما يتطلب منا التفكير في تعبئة تلك المعدات. فيمكن للتعاون بين البعثات أن يوفر حلا لتلك المشكلة.

كما هو الحال في عملية إعادة الوزع في غرب أفريقيا والشرق الأوسط، نعتقد بضرورة قيام التعاون بين البعثات التي تعمل في أجزاء أخرى من العالم كلما تقتضي الحاجة ذلك، لا سيما في وسط وشرق أفريقيا، وبطبيعة الحال، ينبغي ان تم ذلك بالاقتران بموافقة البلدان المساهمة بقوات، وبموجب ولاية تم تحديدها جيدا. ومن الجدير بالذكر إن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقومان بدور هام في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نرحب بالقيام في عام ٢٠١٢ بنشر الدليل الإرشادي لكتيبة المشاة التابعة للأمم المتحدة، وهو دليل يتضمن بعض التفاصيل المتعلقة بالتعاون بين البعثات.

إن التعاون بين البعثات ينبغي ألا يشمل فقط إعادة نشر القوات والمعدات، بل أن يذهب أكثر من ذلك بحيث يأخذ في الحسبان تقاسم المعلومات والمعلومات الاستخبارية. ذلك النوع من العمل مفيد بشكل خاص في مكافحة الاتجار غير المشروع عبر الحدود بجميع أنواعه الذي يواكب الإفلات من العقاب كما هو الحال، على سبيل المثال، في منطقة الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار.

والشيء نفسه ينطبق على مكافحة جيش الرب للمقاومة، إذ يقتضي الأمر التعاون بين البعثات في وسط وشرق أفريقيا، على سبيل المثال، بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويرحب وفدي بهذا التعاون مما يمكن من تتبع تحركات المجموعات الإجرامية الخطيرة واقتفاء أثر مرتكبي الجرائم.

إلى جانب التصميم على الإسراع في هذا العمل، نعتقد فوق كل ذلك أنه لدى إعادة نشر أي بعثة، يجب تقييم مخاطر في الوقت الحقيقي كجزء من التخطيط العملياتي. وفي هذا الصدد، نرى أن أي قرار يتخذه المجلس للإذن بإنشاء قوة لحفظ السلام، يجب أن يراعي البيئة التي سيتم فيها نشر القوة، وأن يتضمن، إذا أمكن ذلك، نصا يتعلق بالتعاون بين البعثة الجديدة والبعثات العاملة في المنطقة. ومن ثم التمسك بهذا التعاون على النحو الذي تتطور فيه الحالة الأمنية. وهذا التدبير الاحترازي لها قيمة في النص على ولاية واضحة منذ البداية ترتكز على مفهوم استراتيجي وتأخذ في الحسبان البعثات المجاورة ومجالات التعاون، فضلا عن تحديد المسؤوليات المتصلة بالتسلسل القيادي.

إن بلدي على اقتناع بأنه إذا كان التعاون بين البعثات منظمة تنظيما جيدا، يمكن أن يصبح أداة فعالة للمساهمة في نشر قوة التدخل السريع في الحالات التي كان من الممكن أن تستغرق عدة أشهر لتجهيز أي بعثة في الظروف العادية.

السيد برتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أشكركم على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة. كما أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني على تحليلاتهما.

إن عمليات حفظ السلام تجسيد لأحد جوانب العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، ويجب أن نسعى باستمرار لتحسين فعاليتها. إن فرنسا تؤيد مبدأ التعاون فيما بين البعثات الذي يمثل أحد جوانب النظر في إصلاح عمليات حفظ السلام الذي بدأناه في عام ٢٠٠٩، بالاشتراك مع المملكة المتحدة. فالتعاون بين البعثات يعزز كفاءة عمليات حفظ السلام بتحسين إدارة الموارد المتاحة وتحسين استجابة المنظمة عند معالجة الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى.

أولا، إن التعاون بين البعثات يزيد من تسخير الوسائل المتاحة لعمليات حفظ السلام بتيسير إعادة تجميع الوسائل المتاحة أو إعادة النشر المؤقت لتلك الوسائل والمعدات أو الوحدات العائدة للبعثات التي يتم نشرها في المنطقة نفسها. عندما تهدد أحداث غير متوقعة بزعزعة الاستقرار بلد ما، فيمكن للتعاون بين البعثات أن يكون استجابة فعالة تتمثل في توفير الموظفين والمعدات للبعثات المحتاجة إليها في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين البعثات يمكّن من تحقيق وفورات للوفاء بمتطلبات الإدارة الرشيدة والقيود المتعلقة بالميزانية.

إن هذا التعاون يمثل آلية مرنة مثبتة فعاليتها بالبراهين. وسوف أسوق ثلاثة أمثلة. في غرب أفريقيا، أدى التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الأزمة التي تلت الانتخابات دورا رئيسيا في زيادة مستوى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من حيث مستوى الأفراد وطائرات الهليكوبتر الهجومية، في الوقت الذي كانت فيه بعثة كوت ديفوار بأمس الحاجة إليها. وتم أيضا استخدام هذا المثال على التعاون بين البعثات بصورة وقائية لدعم بعثة كوت ديفوار خلال الانتخابات التشريعية الإيفوارية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبصورة متبادلة لدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الانتخابات العامة التي جرت في ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. أن ذلك التعاون كفل بأن بوسع إحدى البعثتين التعويل دائما على دعم البعثة الأخرى، في الوقت الذي كان يعمل فيه المجلس على تخفيض عدد ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في غرب أفريقيا.

وقد اثبت أيضا التعاون بين البعثات جدواه في شرق أفريقيا، حيث تم مؤقتا نشر طائرات الهليكوبتر الموجودة لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أما في الشرق الأوسط، فإن النشر السريع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لم يكن بالإمكان تحقيقه لولا الدعم السوقي الذي قدمته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإعادة نشر المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين، والمعدات والمركبات من بعثات أخرى.

من أجل الاستفادة على نحو أفضل من هذا الآلية وضمان مرونتها، لا بد من إحراز تقدم في هذين المجالين.

أولا، نرى أنه يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار الواجب جميع عناصر البعثة - العسكرية والشرطة والمدنية - وجميع أنواع الموارد، بما فيها المعدات الرئيسية ومعدات البعثة والمعدات المتخصصة. وينبغي لنموذج نشر المروحيات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ألا يحجب كون هناك فرص غير مستغلة للتعاون في مجالات أخرى، مثل التخطيط المشترك أو تبادل المعلومات أو الدعم اللوجستي.

وإضافة إلى تجميع الأصول المؤقت بالضرورة، لا سيما الأصول الجوية النادرة للغاية مثل المروحيات، يجب تعزيز التعاون بين البعثات بل جعله منهجيا بغية تجميع هياكل الدعم اللوجستي، مما سيمكن من تبسيط كبير لدعم البعثات، ومن تبادل المعلومات الذي سيمكن من أخذ الطابع الإقليمي للأزمات بعين الاعتبار. وهذا أمر مفيد بشكل خاص حينما تنشر البعثات

على كلا جانبي أي حدود أو حيث تكون متسمرة العمليات المعقدة، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وينبغي أن يسمح التعاون بين البعثات، إلى جانب التعاون بين البعثات ومكاتب بناء السلام أو المنظمات الإقليمية، بزيادة الفعالية في مكافحة التهديدات عبر الحدود التي يمكن أن تزعزع استقرار مناطق بأكملها. ولذلك، بغية التصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة في وسط أفريقيا، شجعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور على تبادل معلوماتها وتجاربها في سياق الإستراتيجية الإقليمية التي وضعتها الأمم المتحدة.

كما أن التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا دخل مرحلة جديدة هذا العام بتبادل أوثق للمعلومات وتنسيق العمليات التي أطلقت على كلا جانبي الحدود ودعم الحكومتين الايفوراية والليبرية بغية تعزيز التعاون الأمني الخاص بهما. ولا بد من مواصلة هذه الإستراتيجية المتكاملة وزيادة تعزيزها من أجل إحراز التقدم في نزع سلاح المقاتلين وتأمين المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا، التي زارها المجلس في أيار/مايو الماضي، وتشجيع اللاجئين الايفواريين على العودة إلى وطنهم.

وفي ما يتعلق بالمجال الثاني الذي يلزم إحراز تقدم فيه، نرى أن هناك حاجة إلى وضع أساس قانوني أكثر وضوحا والى أن يدرج التعاون بين البعثات في تخطيط العمليات من بداية العمليات ذاتها. فعلى سبيل المثال، يمكن لاستخدام صياغة موحدة لمذكرات التفاهم أن يسهل التعاون مع احترام الولايات التي كلف بها مجلس الأمن كل بعثة، وبطبيعة الحال، ضمان التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات.

ويمكن للتعاون بين البعثات ولا بد له أن يؤدي أيضا إلى إحراز مزيد من التقدم. وفي الوقت الحالي من المصلحة المشتركة ترشيد الوسائل المتاحة لحفظ السلام. ومواصلة تعزيز فعالية حفظ السلام واجب على مجلس الأمن وأحد سبل إبداء التقدير لذوي الخوذ الزرق من جميع الجنسيات، الذين يجودون بحياتهم في خدمة السلام في كثير من الأحيان.

السيد تورسيلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن المغرب، بوصفه صوتا رائدا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبلدا مساهما بالقوات منذ أمد طويل، في موقف مثالي يمكنه من تنظيم هذه المناقشة. ونشعر بالامتنان على كونكم اتخذتم هذه المبادرة خلال رئاستكم للمجلس، سيدي. كما نقدر مشاركة أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في هذه المناقشة اليوم.

وتعتمد نجاحات حفظ السلام على إسهامات وتضحيات حفظة السلام، الذين تغتنم الأمم المتحدة هذه الفرصة لتعرب لهم عن امتناننا. ونشكر وكيلي الأمين العام لادسو وحق على إحاطاتيهما الإعلاميتين وعلى الجهود الدؤوبة التي بذلتها إدارتاهما.

وإذ أتناول الموضوع المعروض علينا، فان الولايات المتحدة تؤيد زيادة التعاون بين البعثات لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا، وفي بعض الحالات، تتمثل الطريقة الوحيدة التي تستجيب بها الأمم المتحدة بشكل سريع لأي أزمة غير متوقعة أو إنشاء بعثة جديدة بالغة الأهمية في الاعتماد على الموارد من بعثة قائمة أخرى. ولا يمكن تحمل الانتظار لعدة أشهر لإيجاد قوات جديدة والحصول على المعدات اللازمة إذا كانت أرواح آلاف الأشخاص ومصداقية الأمم المتحدة على المحك.

ثانيا، هناك تهديدات معينة تؤثر على أكثر من بعثة واحدة في منطقة دون إقليمية. ولذلك من المنطقي أن تتعاون البعثات في التصدي لذلك التهديد المشترك.

ثالثا، ليس من المعقول ببساطة أن تنشئ كل بعثة هيكلها الخاص للدعم الإداري واللوجستي إذا أمكن تحقيق اقتصادات الحجم والفعالية بتقديم الخدمات المشتركة عبر عدة بعثات.

ولجميع هذه الأسباب، فان الولايات المتحدة على اقتناع بضرورة زيادة التعاون بين البعثات. ولكن هذا على أساس أن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لضمان ألا نساعد أي بعثة بإلحاق الضرر بأخرى، وألا نلزم البلدان المساهمة بالقوات بمهمة واحدة حينما تكون مكلفة بمهمة أخرى، وألا نسمح للتدابير المؤقتة بان تصبح بدائل للتخطيط الطويل الأجل والاستعداد.

ومن حسن الطالع، أن هناك نماذج ايجابية للاستفادة منها، ولكن توجد أيضا دروس قاسية يتعين استخلاصها. وما برحت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا ضمن أكثر بعثات المنظمة نجاحا في التاريخ الحديث. وينبع جزء من ذلك النجاح من التعاون فيما بين هذه البعثات. واضطلعت البعثات في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون بدوريات مشتركة وتبادلت المعلومات للتصدي للتهديدات المشتركة التي تمثلها الجماعات المتمردة التي تعبر الحدود بكل حرية. وعززت كل واحدة من هذه البعثات الأخرى في أوقات الأزمات.

فعلى سبيل المثال، كما سمعنا، بسبب التعزيزات السريعة التي استمدت من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من مواجهة الحالة الأمنية البالغة الخطورة التي نشأت عقب الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار في عام ٢٠١٠، وأحرزت الأمم المتحدة تقدما في مواجهة التهديد الذي مثله جيش الرب للمقاومة لأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تعمل معا للتصدي لهذا التحدي الذي يبتلي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وما كانت هذه البعثات لتحرز مثل هذا التقدم لو أنها كانت تعمل بصورة منفصلة.

إن نطاق التعاون بين البعثات وفوائده واضحة بجلاء، ولكن النظام أبعد ما يكون عن الكمال، على نحو ما شهدناه في وقت سابق هذا العام. فما كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لتتمكن من الوصول إلى مناطق جونقلي النائية، حيث كانت الحالة الأمنية تتدهور بسرعة، لو لم يجر تعزيزيها بالمروحيات التي حصلت عليها من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو. ولكن العديد من تلك المروحيات لم تصل إلا بعد انقضاء أسوأ مراحل الأزمة. ولم يكن الطابع المخصص للنظام مجهزا للاستجابة بالسرعة الكافية.

ونقدر اعتزام الأمين العام اتخاذ نهج أكثر إستراتيجية وثباتا، وهو تقديم الدعم الإداري واللوجستي المشترك للبعثات من خلال إستراتيجيته العالمية للدعم الميداني. وأدت تلك الإستراتيجية بقدر كبير بالفعل إلى تحسين فعالية وكفاءة تقاسم الأصول النادرة مثل الطائرات، ووحدت وبسطت المهام الإدارية الروتينية عبر كل البعثات. ولذلك نحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لجميع جوانب الإستراتيجية في الأعوام المقبلة.

وفي الختام، وفي حين يصبح التعاون بين البعثات أداة هامة بشكل متزايد للعلميات الميدانية للأمم المتحدة، فإننا نناشد الأمانة العامة بقوة استكشاف الدروس المستخلصة وتطوير الممارسات المتبعة لزيادة سرعة الاستجابة وتحسين الأداء وتحديد التكاليف مقدما وتحقيق الفعالية. وبطبيعة الحال، فان التعاون بين البعثات ليس بديلا لكفالة تزويد كل بعثة بالموارد اللازمة لها لتنفيذ ولايتها الخاصة، وهو ليس الحل لمعالجة فجوات

القدرات الطويلة الأمد. والواقع، مع أن الولايات المتحدة تعتبر التعاون بين البعثات آلية هامة للتصدي للتحديات التي تواجه بعثات الأمم المتحدة، تقع على عاتق المجلس مسؤولية مستمرة عن كفالة تمكين جميع البعثات من الاعتماد على أنفسها بشكل كامل. ومن ثم يتمثل التحدي الذي يواجهنا في التمسك بتلك المسؤولية وأيضا في الوقت نفسه تحقيق فوائد من أنواع التعاون بين البعثات الذي أبرز هنا اليوم.

السير مارك لايل غرانت (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الإحاطة الإعلامية بعد ظهر اليوم بشأن التعاون بين البعثات وحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وبصورة أعم، على رئاستكم الفعالة للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وأود أن اشكر وكيل الأمين العام هيرفي لادسو ووكيلة الأمين العام حق على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم.

وخلال الأعوام العديدة الماضية، أصبح التعاون بين البعثات جزاء هاما من حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونرى هذا بوضوح في تقاسم الأصول مثل المروحيات والقوات بين البعثات استجابة للأزمات. وكما قال كثيرون، إن الدعم الذي تلقته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من البعثة الشقيقة في ليبريا في أعقاب الانتخابات الرئاسة الايفوارية المطعون في صحتها نموذج ممتاز لذلك التعاون بين البعثات. وقد أشار السيد لادسو والسيدة حق إلى العديد من تلك النماذج الأخرى.

ولكن التعاون بين البعثات أمر أوسع وأعمق على السواء من زيادة الأصول في أوقات الأزمة. ويمكن تعزيز أي بعثة ونشرها بسرعة أكبر عن طريق النقل المؤقت للموارد من البعثات المجاورة. وفي كثير من الأحيان، تكون سرعة النشر بالغة الأهمية من الناحية السياسية في تلك البعثات. وشهدنا ذلك في نموذج استفادة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا من إعادة نشر الموظفين من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بغية إيفاد بعثة عاجلة إلى سوريا.

ويمكن لقوات حفظ السلام العاملة في نفس المنطقة أن تستفيد كثيرا من تبادل تحليلات المخاطر ومن التخطيط المشترك وتنفيذ عمليات مشتركة ضد التهديدات المشتركة ومن تبادل الخبرات في مجال منع نشوب الصراعات والعمل من أجل بناء السلام في المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية. ونقل المعدات العسكرية والأفراد والخبرة المدنية والتجربة والتخطيط هو رد طبيعي على التحديات التي تتصاعد بسرعة لتصل إلى حد الأزمة والتي قد لا تحترم الحدود الدولية. وينبغي لمجلس الأمن أن يدرك هذا الواقع وأن يرحب به.

أشار السيد كابور، الذي تكلم باسم الهند، إلى أن تعزيز التعاون بين البعثات لا يستهدف زيادة فعالية بعثات حفظ السلام، وإنما خفض الموارد المتاحة لفرادى بعثات حفظ السلام. وأنا لا أقر بهذا الوصف. فمن المؤكد أن الاستخدام الفعال للموارد أمر هام، ولكن الدافع وراء التعاون بين البعثات هو تحقيق مزيد من الفعالية. وقد شهد مجلس الأمن بنفسه في غرب أفريقيا أن قادة القوات في الميدان يكونون غالبا في حقيقة الأمر القوة الدافعة وراء التعاون بين البعثات وأن العواصم هي التي تكبح هذا التعاون. وفي هذا السياق، أود أن أشيد إشادة خاصة بالمرونة التي أبدتها باكستان التي كان جنودها مشاركين في تلك المناسبة.

وقد استمعنا بعد ظهر اليوم إلى العديد من الأمثلة القوية التي توضح فوائد التعاون بين البعثات. وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا معا للتصدي للخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكة اتصال لاسلكي مشتركة لتبادل المعلومات.

وقد قدمت الطائرات العمودية التابعة لبعثة الكونغو دعما حاسما لبعثة جنوب السودان أثناء الأزمة في جونقلي في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ومن المقرر أن تبدأ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اجتماعات تنسيق شهرية لدعم الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. وكما ذكرت، فقد أعيد نشر مراقبين عسكريين من جميع أنحاء المنطقة لضمان النشر السريع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا في أيار/مايو من هذا العام.

والمملكة المتحدة تدرك أن بعض أعضاء المجلس لديهم تحفظات على التعاون بين البعثات. ونحن نفهم أن التعاون بين البعثات لا يوفر، على الرغم من أهميته البالغة للفعالية، سوى حلول مؤقتة وأنه ينبغي ألا يمنعنا من معالجة العيوب الهيكلية الأكثر ترسخا التي تواجه فرادى البعثات؛ كما ينبغي ألا يُستخدم لتجنب سد أوجه النقص في الأصول البالغة الأهمية التي تؤثر على العديد من البعثات.

ولكننا على ثقة بأن ممارسات التعاون بين البعثات التي تتبعها الأمم المتحدة حاليا تلتزم بمبادئ حفظ السلام. وسيستمر بالطبع التشاور الملائم والضروري مع البلدان المساهمة بقوات وستظل السلطة النهائية منوطة، بطبيعة الحال، بمجلس الأمن. وعليه، فإننا ولئن كنا نتفهم الأسباب التي تجعل الوفود راغبة ربما في الإعراب عن شواغلها ووصف القيود المفروضة عليها، فإننا نرى أنه ينبغي عدم المغالاة في التشديد عليها على حساب مفهوم أدى إلى زيادة فعالية عمليات حفظ السلام، وهو مفهوم ينبغي أن ندعمه جميعا.

نعلم أن الجماعات المسلحة التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار كثيرا ما تعيش وتعمل في المناطق الحدودية. ولقد عقدنا مناقشات في هذه القاعة للنظر في انعدام الأمن الناجم عن التدفق غير المشروع للأسلحة والمخدرات والبشر عبر الحدود السهلة الاختراق التي تفصل بين البلدان المتضررة من الصراع أو المعرضة له. ونعلم أن الحدود قد تُنتهك في أحيان كثيرة بفعل تدفقات اللاجئين، والتي يمكن أن تكون سببا لمزيد من عدم الاستقرار. ولذلك، يجب أن نضمن أن يكون لدى عمليات حفظ السلام على أي من جانبي هذه الحدود قدر أكبر من المرونة لتقاسم الموارد والخبرات والتخطيط في وضع نُهج مشتركة للتصدي لهذه التحديات.

ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على زيادة الأصول زيادة سريعة عند وصول الأمور إلى حد الأزمة. ولا نزال مستعدين لسماع مقترحات لتسهيل تحقيق التعاون بين البعثات من أجل ضمان جعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية واستدامة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيلي الأمين العام إيرفي لادسو وأميرة حق على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

لا يزال موضوع التعاون بين البعثات موضوعا في غاية الأهمية. ونحن نؤيد رغبة الأمانة العامة في أن تكون مستعدة لنشر بعثات في آخر لحظة ولمواجهة التطورات السلبية في الميدان، ولا سيما عندما يكون هناك حقا نقص في الإمدادات في العديد من مجالات دعم عمليات حفظ السلام. ونحن نتذكر جميعا التجربة السورية عندما استلزم الأمر نشر مراقبي الأمم المتحدة في خلال مهلة قصيرة. ونشكر الأمانة العامة على سرعتها والبلدان المساهمة بقوات على ما أبدته من مرونة في توفير الأفراد.

ونحن نرى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تتوفر لها الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها. وفي هذا الصدد، يجب على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعتمد نهجا مسؤولا. ويجب أن يسند مجلس الأمن ولايات واقعية إلى البعثات؛ ويجب على الأمانة العامة تقديم مقترحات متوازنة بشأن تشكيل البعثات، استنادا إلى تقييمات موضوعية

للتطورات في الميدان والتنبؤ بها؛ ويجب على اللجنة الخامسة تلبية الاحتياجات من الموارد بالموافقة على ميزانيات كافية ولكن غير مبالغ فيها.

والتعاون بين البعثات، بوصفه آلية مؤقتة، قد أثبت فعاليته في عدد من حالات الطوارئ. غير أن تطبيق هذه الأساليب على نطاق واسع، ولا سيما توحيد معايير هذا التعاون، يتطلب الوفاء بعدد من الشروط السياسية والقانونية والمالية. ونود أن ندرج ضمنها موافقة البلد المتلقي على أي تغيير في تشكيل وجود دولي، وحتى إن كان تغييرا مؤقتا، واستعداد البلدان المساهمة بقوات لنقل قوات إلى بعثات أخرى ومواءمة الإجراءات الإدارية وإجراءات الميزانية الحالية للأمم المتحدة.

ومن المهم للغاية موافقة مجلس الأمن على نقل الأفراد والموارد. فتعزيز العنصر العسكري لبعثة ما وإضعاف أخرى يعني في الواقع تغيير ولايتيهما. ولا يمكن إضفاء الشرعية الضرورية على عمليات كهذه إلا بقرار من المجلس.

وقد جرى بالفعل تعزيز التعاون بين البعثات في ممارسات العمل القائمة حاليا في عمليات حفظ السلام. غير أنه من أجل المضي قدما، فإننا بحاجة إلى إجراء تقييم مستفيض ومفصل لجميع المعايير العامة غير المحددة للتعاون بين البعثات، وكذلك إلى التنسيق بين الدول بخصوص ذلك في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

ومن المنظورين السياسي والتشغيلي، من الأهمية بمكان التفكير بروية في جميع السيناريوهات المحتملة للتطورات في البلدان التي تنتشر فيها تلك البعثات. ويجب أن تكون كل عملية لحفظ السلام مستعدة في أي وقت لتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. وينبغي ألا يكون هناك تهديد لسلامة ذوي الخوذ الزرق: بل أنه في غالبية الحالات، ستتم إعادة نشر جنود حفظ السلام والمعدات للعمل في ظروف أكثر توترا وخطورة.

بخصوص الدعم اللوجستي للبعثات، يجب ألا تؤثر مقترحات الإصلاح ذات الصلة على نوعية الخدمات التي تقدمها عمليات حفظ السلام. ويجب أن يكون هناك حد معقول للرغبة في استخدام الموارد على أفضل وجه أو في زيادة الفرص المتاحة لاستخدامها بمرونة أكبر.

السيد آيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى إثارة هذه القضية الهامة في المجلس. وأود أيضا أن أشكر وكيلي الأمين العام أميرة حق وإيرفي لادسو على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة.

منذ انتشار أول عملية في عام ١٩٤٨، حدث تطور مستمر في كل من مفهوم وواقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن بين العناصر الجديدة نسبيا التعاون بين البعثات. وأود أن أتناول ثلاث نقاط بخصوص هذا الموضوع اليوم. أولا، بشأن المفهوم العام للتعاون بين البعثات والفرص الهامة التي يوفرها؛ وثانيا، بشأن الشروط المسبقة والحدود التي يواجهها المفهوم؛ وأخيرا، بشأن التعاون بين البعثات خارج إطار الجانب العسكري لحفظ السلام.

وبشأن النقطة الأولى، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل جهدا مشتركا بين جميع الدول الأعضاء وتنطوي على مسؤوليات خاصة لمجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وفي ظروف معينة، يمكن أن يكون التعاون بين البعثات أداة مفيدة وفعالة للدعم المتبادل بين البعثات المتقاربة جغرافيا. والتعاون بين البعثات يمكن أن يحقق وفرا في الموارد وأن يعزز كفاءة بعثات حفظ السلام عن طريق استخدام وإحداث آثار تآزرية. ويمكن تحقيق ذلك بالنقل المؤقت لأصول بالغة الأهمية بين البعثات.

إننا نرحب بالأمثلة الحديثة على التعاون بين البعثات في السودان وجنوب السودان، وخاصة بين بعثة الأمم المتحدة في

السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأيضا بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في غرب أفريقيا.

لكن التعاون بين البعثات هو أكثر من كونه تبادلا للأصول أو دعما للبعثات الأخرى بالقوات. ويمكن أيضا تحقيق التعاون بين البعثات عن طريق تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة وتطوير مفاهيم واستراتيجيات مشتركة ضمن نطاق ولايات البعثات، كل في سياقها. . وفي المستقبل، ينبغي لنا تطوير أفكار مبتكرة في ذلك المجال وتوسيع المهام والمجالات التي يجري فيها التعاون بين البعثات. كما أن التركيز على التبادل المؤقت للطائرات العمودية لنقل القوات فحسب تركيز ضيق.

ثانيا، يمكن للتعاون بين البعثات أن يشكل أداة لتعزيز كفاءة إحدى البعثات، أو للتعامل مع أزمة أو نقص غير متوقعين. ويتعين ألا يكون بديلا دائما عن الأصول والقدرات الناقصة، ويجب ألا يشكل ذريعة لعدم تزويد بعثة من البعثات بما يكفي من الموظفين أو بما يكفي من التمويل. والدعم المتبادل بالأصول العسكرية مهمة معقدة يتعين التحضير لها بشكل جيد. وبالإضافة إلى الموافقة الضرورية للأطراف، فإن القيادة الواضحة وترتيبات المراقبة، إلى جانب الدعمين اللوجستي والطبي الكافيين، ومعرفة الميدان، هي أمور مهمة لعملية التنفيذ.

ثالثا، ينبغي ألا يقتصر فهمنا للتعاون فيما بين البعثات على العنصر العسكري لعملية حفظ السلام. ويمكن أيضا توخي إرساء تعاون وثيق بين المكونات المدنية، على سبيل المثال، في مجالات البناء المبكر للسلام، والسياسة المتعلقة بحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني أو مجالات أخرى. ولذلك فإننا نؤيد تبادل أفضل الممارسات، ليس فقط في المقر، بل أيضا بشكل أفقي في مختلف البعثات.

وأخيرا، وعلى النحو الذي اقترحه السيد لادسو، فإننا نرحب بإجراء الأمانة العامة تقييما شاملا للتعاون بين البعثات، من شأنه أن يمكن المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وباقي أصحاب المصلحة الرئيسيين، من تعزيز تطوير مفهوم وتنفيذ التعاون بين البعثات.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع بشأن التعاون بين البعثات، في مجال عمليات حفظ السلام، فضلا عن الورقة المفاهيمية بخصوص هذا الموضوع. ونحن ممتنون أيضا للسيد لادسو والسيدة حق، على عرضيهما الغنيين بالمعلومات.

وتشكل عمليات حفظ السلام، آلية فريدة وأداة ضرورية لعملنا الجماعي فيصون السلم والأمن الدوليين. وبينما تتطور بعثات حفظ السلام تدريجيا لتصبح مؤسسة أكثر تعقيدا بولايات متعددة الجوانب، فإنها تواجه باستمرار عددا من التحديات التي تؤثر سلبا على تنفيذ مهامها الأساسية، لا سيما في ضوء البيئة السياسية والأمنية المتغيرة بشكل حيوي، في بعض أجزاء العالم. ويوفر اجتماع اليوم بالتالي فرصة مفيدة لإجراء المزيد من المداولات بشأن سبل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام، مع التركيز على مفهوم التعاون بين البعثات.

وعلى الرغم من طبيعة الصراعات والتحديات التي تضعها عمليات حفظ السلام، فإن لها نطاقا جغرافيا معينا. ولديها ولايات توجهها وتزودها برؤية واضحة لمهامها. ومن ثم، يجب أن تكون الولايات واقعية وقابلة للتحقيق، ويجب أن تصمم ويجري تكييفها باستمرار مع الوقائع في الميدان. والأهم من ذلك، يجب تجهيز حفظة السلام تجهيزا كاملابجميع القدرات التشغيلية واللوجستية الضرورية للوفاء بولاياتهم.

وتشكل زيادة التنسيق والتعاون فيما بين البعثات العاملة في أماكن فيها تكون الواحدة منها قريبة جغرافيا من الأخرى

شرطا مهما لجعلها أكثر كفاءة وفعالة من حيث التكلفة في تنفيذ الولايات كل في سياق ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأبعاد العابرة للحدود أو الإقليمية. وقد أثبتت الكثير من حالات هذا التعاون أهميتها وفائدتها. ومع ذلك، ثمة اختلافات واضحة وحذر بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة برفع المسألة إلى المستوى التالي، مثل وضع التعاريف وتوحيد وتدوين التعاون بين البعثات. كما أود عرض نهجنا بشأن المسألة.

يجري إنشاء كل عملية من عمليات حفظ السلام، بغية منع العنف وصون السلم. وبهذا المعنى، ينبغي اعتبار التنسيق والتعاون بين البعثات المتجاورة بشأن التحديات التي تتجاوز منطقة انتشارها عملية طبيعية ومنطقية ومستمرة. وتشمل تلك العملية تبادل المعلومات والتقييم المشترك والتخطيط، ووضع استراتيجيات مشتركة وتسيير الدوريات المشتركة والرصد والتدريب، والمسؤولية المشتركة عن الحدود، وما إلى ذلك. وينبغي تأييد المجلس لهذا المستوى من التعاون بين البعثات والنص عليه في ولايات عمليات حفظ السلام المعنية. وغني عن القولإنه لا يمكن الإذن بتنفيذ الأنشطة المشتركة بشأن التحديات العابرة للحدود إلا بعد موافقة السلطات المركزية للدول المتلقية كما يجب تنسيقها مع البلدان المساهمة بقوات.

وفي سياق مداولات اليوم، تم تضييق معنى مصطلح ”التعاون بين البعثات“ للإشارة إلى عملية نقل الأصول والوحدات التمكينية من بعثة إلى أخرى، من أجل الاستجابة السريعة لحالة أمنية متفاقمة، وسد الثغرات الموجودة في القدرات. لكننا نعتبر هذا التعاون، على عكس التعاون التي ذكرته للتو، بشأن التحديات الإقليمية أو عبر الحدود، إجراء مؤقتا وقصير الأجل، يطبق على أساس كل حالة على حدة. وبصرف النظر عن إذن المجلس، فإن موافقة كل من الدولة المتلقية والبلد المساهم بقوات وأصول، شرط أساسي في كل حالة. وينبغي عدم استخدام قدرات إحدى البعثات كبديل دائم للنقص التشغيلي واللوجستي لدى بعثة أخرى.

كإجراء مؤقت لسد الفجوة، فإن تبادل الأصول والوحدات ممكن بين البعثات المتقاربة جغرافيا بعضها من بعض. لذلك، يمكن أن تتضمن ولاياتها بعض المرونة من أجل تعاون أكبر بين البعثات وإدخال تعديلات تشغيلية سريعة في مواجهة تدهور الحالة

الميدانية، شريطة أن تراعى مسبقا الآثار القانونية والمالية والإجرائية لهذه التعديلات. وبغية توفير المعلومات ليتخذ مجلس الأمن قراره في الوقت المناسب، ينبغي للبعثات وضع مختلف السيناريوهات، والخيارات استنادا، ضمن جملة أمور، إلى التقييمات المنتظمة للتهديد وعلى أساس توقعات التطورات السياسية والأمنية المحتملة، في مجال انتشارها.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لقيادتكم لفريق المجلس العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والجهود التي تبذلونها لإجراء مناقشات مواضيعية مركزة، يشارك فيها كل من أعضاء المجلس ومجمل أعضاء الأمم المتحدة، بشأن مختلف جوانب عمليات بناء السلام، بما في ذلك المناقشة التي جرت خلال الأسبوع الماضي بشأن التعاون بين البعثات.

الرئيس: أشكر ممثل أذربيجان، والآن أود أن أدلي ببيان بصفتي ممثل المغرب.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني على عرضيهما الشاملين.

وأود أيضا أن أشيد بحرارة بموظفي وقوات بعثات عمليات حفظ السلام المتواجدين على جهودهم في الميدان، والذين يؤدون مهامهم النبيلة، في ظروف غالبا ما تكون صعبة

جدا، ويتفانون فيها إلى حد التضحية بأرواحهم، كلنا نقر أنه رغم الأزمة المالية العالمية الحالية، فإن بعثات وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تزال تؤدي مهامها كآلية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها، وينبغي تطويرها وتأهيلها بصفة مستمرة. إن الطابع المعقد والمتعدد الجوانب لعمليات حفظ السلام يفرض على الأمم المتحدة القيام بالعمل على مستويات عدة، مما يتطلب استراتيجيات للتنسيق والتعاون بين هذه البعثات، فضلا عن ضرورة إيجاد احتياطي عسكري سريع للانتشار والتدخل لمواجهة الأزمات الطارئة.

إن الهدف من نقاش اليوم هو استطلاع آراء أعضاء المجلس بشأن مسألة التعاون بين بعثات حفظ السلام بغية تكريس فكرة التملك الجماعي لهذه الآلية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير ملموسة في هذا الشأن. وقد حاولنا في الورقة المفاهيمية التي وزعت على أعضاء المجلس إبراز بعض جوانب هذا التعاون. وسجلنا من خلال مناقشات فريق العمل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي نترأسه، أهمية التعاون بين البعثات، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين من خلال الرد السريع في حالة الطوارئ والأزمات الإنسانية.

كما أسهمت الزيارة التي قام بها المجلس في شباط/فبراير الماضي إلى غرب أفريقيا في إبراز القيمة المضافة والمنافع العملية لهذا التعاون. ومن هنا، ارتأينا جدوى تنظيم هذا النقاش الذي نحن بصدده. كما درس فريق العمل مسألة التعاون بين البعثات خلال اجتماعيه في ٢٣ آذار/مارس و٧ كانون الأول/ديسمبر، حيث أحاط خلالهما ممثلو إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني الدول الأعضاء علما بأنشطة الإدارتين في مجال التعاون بين البعثات، مع التأكيد على المزايا العديدة لهذه الأداة الفعالة على المدى القصير، خاصة في حالات الطوارئ.

وأبرزت عروض ممثلي الأمانة العامة أمام مجلس الأمن والأفرقة العاملة واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تزايد اللجوء إلى آلية التعاون بين البعثات من قبل إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني كأداة ناجعة لتصميم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وقد مكنت هذه الآلية بالفعل من التخفيف مؤقتا من أثر وجود ثغرات كبيرة في بعض البعثات العاملة في نفس المنطقة، خاصة في أوقات الأزمات، أو عند انطلاق عمليات جديدة لحفظ السلام، حيث أثبتت تجربة بعض بعثات عمليات السلام في كل من ليبريا وكوت ديفوار وجنوب السودان وأبيي، في السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية جدوى هذه الآلية. ولم يكن تفعيل هذه الآلية ممكنا لولا تعاون وتفهم البلدان المساهمة بقوات التي وافقت على النقل السريع للموظفين والقوات والمعدات العسكرية إلى البعثات المحتاجة، مما أسهم في حماية وإنقاذ أرواح العديد من المدنيين.

وقد اتضح في الحالات المذكورة مدى فعالية آلية التعاون بين البعثات، كما اتضح حجم التحديات التي تواجهها. حيث تبين مدى أهمية التخطيط المبكر والتشاور السياسي من أجل ضمان جدوى هذا التعاون. إذ أن هذا التخطيط يسمح بإبرام اتفاقات والحصول على التزامات مسبقة من البلدان المساهمة بقوات تمكن من إتاحة اللجوء إلى هذه الآلية عند الحاجة.

وبالرغم من كل هذه الجوانب العملية الإيجابية، يجب التركيز على ما يلي. أولا، أن هذا التعاون لا يمكن اعتباره حلا دائما للمشاكل الهيكلية التي تعوق فعالية حفظ السلام، بل حلا مؤقتا يرتبط بعوامل ظرفية؛ ثانيا، أن هذا التعاون قد يتأثر بمدى قدرة البعثات المرسِلة والبعثات المستقبِلة على إنجاز عمليات إيصال واستيعاب المعدات والأفراد، إذ أن نقل المعدات لملء الثغرات في البعثة المستقبِلة قد يسبب فراغا في البعثة المرسِلة؛ ثالثا، يبقى أن مفتاح النجاح لهذا التعاون رهن بعوامل مترابطة، مثل واقعية ولاية عملية حفظ السلام التي أنشأها مجلس الأمن والتعاون الضروري بين كل من مجلس

الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبمعدات والبلد المضيف والأمانة العامة.

إننا ندرك أن مسألة التعاون بين البعثات الأممية تبقى عملية مفتوحة تتغذى بالممارسة اليومية وبخصوصيات كل بعثة على حدة، وبالتواصل المستمر والشراكة المثمرة بين الدول المساهمة بالقوات والأمم المتحدة. ومناقشة اليوم لبنة جديدة في هذا النقاش الذي نتمنى أن يستمر في الإسهام في فعالية البعثات الأممية عبر العالم. وسيبقى المغرب شريكا تقليديا للأمم المتحدة، مستعدا للإسهام في إثراء وتطوير هذا النقاش.

أستأنف الآن مهمتي كرئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.